معرفة ان القرآن معجز وان بلاغته خارجة عن طوق البشر لاشتماله على الحقيقة
وغيرها المناسب كل منها المقام الذى وقعت فيه واسمه علم البيان ومسائله قطعيا
المخصوصة قالبا حقيقتها الالصاق فى الاظهر هذا الاظهر راجع للحصر المأخوذ
من الجملة قيل ثم غرضه بذلك التوصل الى التوبيخ على ابن يونس حيث جعلها حقيقة
فى الاستعانة والمصاحبة والحق ان حروف الجر حقيقة فيما يتبادر منها كالاستعانة
والمصاحبة والسببية فى الباء وهى حقيقة فى جميعها بطريق الاشتراك اللفظى
فراجع التحكم اذ المتبادر علامة الحقيقة واما ما لم يتبادر منها كالاستعلاء والاستعلاء
فى الباء والاستعلاء فى ستر بن بما البحر ونحو احسن بى ونحو لاصلبنكم فى جذوع
النخل فقد ذهب جمهور البصريين منع استعمالها فى ذلك قياسا وحمل ما ورد منه على
تأويل بقبله اللفظ كما قيل فى لاصلبنكم فى جذوع النخل ان فى ليست بمعنى على ولكن
تشبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال فى الشئ او على تضمين فعل معنى فعل يتعدى
بذلك الحرف كما ضمن بعضهم ستر بن معنى ربين واحسن معنى لطف او على شذوذ انابة
كلمة عن اخرى ومذهب الكوفيين وبعض المتأخرين جواز نيابة حروف الجر بعضها
عن بعض بلا شذوذ فيما لم يتبادر منها قال فى المغنى وهو اقل تعسفا وقد اختلف
فى نيابة بعض الحروف عن بعض على مذهب الكوفيين هل هو على سبيل الاستعارة
التبعية فى الحرف او على سبيل الحقيقة جرى العلامة الخضرى على الاول حيث قال
ومذهب الكوفيين ان التجوز فى نفس الحرف قياس فالباء فى ستر بن بما البحر
استعارة تبعية لمعنى من وفى احسن بى استعارة تبعية لمعنى الى والمحقق الامير
على الثانى حيث قال فعلى مذهب الكوفيين وبعض المتأخرين حروف الجر
مشتركة وضعا بين جميع ما ورد له ولا نيابة فيه ذكر النيابة لازم لما مر او اخذا
المغنى يتبادر من هذا الى فى اكثر من تبادره من الآخر حكموا بان الآخر نائب وان كان
كل منها يستعمل فيه حقيقة فمن هذا يقال ان فى فى لاصلبنكم فى جذوع النخل
على مذهبهم بمعنى على ولا تجوز ولا شئ يحقق هذا المقام فليكثر اما وقع فيه الاوهام اه

وقوله

وقوله لانهم لما رأوا الخ فرضهم النيابة على وجه الكلية لا النيابة حقيقة ويؤيده
قول صاحب المغنى وهو اى مذهب الكوفيين اقل تعسفا والظاهر ان انابة الحرف
مناب غيره شذوذ على مذهب البصريين يجرى فيه القولان فيقال هل ذلك على
سبيل التجوز الاستعارة التبعية او على سبيل الحقيقة والعلاقة الخ مبنى على ان
ذلك على سبيل التجوز كما جرى على ذلك على مذهب الكوفيين فان قيل قد بان حال
الباء مع معانيها المختلفة من الاستعانة والمصاحبة وغيرها فما حال الجامع المعانى
المتماثلة فى جزئيات الاستعانة وفى جزئيات المصاحبة هل هى مشتركة بينها اشتراكا
لفظيا او لا فالجواب ان يقال مذهب السعد التفتازانى والجمهور ان الحروف ونحوها
كالضمائر واسماء الاشارة والموصولات كليات وضعا جزئيات استعمالا فلا
شبهة فى عدم الاشتراك اللفظى والالزم ان كل لفظ وضع لمفهوم كلى مشترك
اشتراكا لفظيا بين افراده المستعمل فيه اللفظ ولا قائل به واما على مذهب العضد
والسيد انها جزئيات وضعا واستعمالا فان قلنا باشتراط تعدد الوضع فى مفهوم
المشترك اللفظى كما صرح به السيد لم تكن الباء مشتركة بين تلك الجزئيات لانها وضعت
بوضع واحد لجزئيات ستحضر بكليها فلم يوجد الشرط وانها فى ان السيد يعدم
اشتراك الحرف بينها كما نقل عنه ابن قاسم فى آياته وان قلنا بعدم اشتراطه كانت
مشتركة بينها كما مال اليه العصام حيث قال لم نر قيد تعدد الوضع فى مفهوم
المشترك الا للسيد ولم نر فى الكتب المشهورة ما يفيد خروج الموضوع للامور
المخصوصة بالوضع العام عن تعريف المشترك وتعريفاتهم متناولة له ولنا
كلام مع العصام فى ذلك يطلب من رسالتنا فى علم الوضع قال فى المغنى
وهو معنى فى عبارة المغنى الباء المفردة حرف جر لا رابع عشر معنى لها الالصاق
قيل وهو معنى لا يفارقها فلهذا اقتصر عليه ثم الالصاق حقيقى كامسكت
بزيد اذا ألصقت على شئ من جسمه او على ما يحبسه من يد او ثوب او غيره ولو
قلت امسكته احتمل ذلك وان تكون سعة من التصرف ومجازى نحو مررت بزيد اى

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)